

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوةُ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الدليل السادس عشر حول شرطية إمام العصر

«السادس عشر: خبر إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبيه: «أنّ عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، كان يقول – إذا (أي حينما) اجتمع عيadan للناس في يوم واحد فإنه ينبغي للإمام أن يقول للناس في الخطبة الأولى – إنه قد اجتمع لكم عيadan فأنا أصلّيهما جميعاً، فمن كان مكانه قاصداً (نائباً) فأحّبّ أن ينصرف عن (العيد) الآخر، فقد أذنت له»[1] حيث إنّ الظاهر أنّ الإنذن في ترك صلاة الجمعة للإمام المعصوم (خصيصاً له) وأنّ له أن يأذن في تركه إذا رأى مصلحة في ذلك، وهذا يدلّ على كون إقامتها حفاظاً له (وأنّ الإمام شرطها إذن).».

وأساساً إن المصطلح الحديثي في «ينبغي» هو الوجوب مُضاداً للمصطلح الفقهي حيث يعني الاستحباب والرجحان، إذ حين أحصيَت استعمالاته الحديثية فقد تفوق معنى «الوجوب» أكثر من «الاستحباب» و من ثمّ لو تشكيكنا في معناه لتفعلت قاعدة «الظن يُلحق الشيء بالأعم الأغلب»[2] فيحمل على المعنى الغالب و القاهر.

و الناتج: أن «ينبغي» الوجوبي سيدلّ على أن شئون الجمعة الواجبة وأحوالها تُعدّ حقاً المعصوم تماماً فإنه الوحيد الذي يحقّ أن يُرخص أو يتصرّف فيها وفق المصالح و لهذا قد أذن للقاصدين.

ولكن الشّيخ الحائر قد انتقص هذه الدليل أيضاً قائلاً:

«وأما السادس عشر فيه:[3]

1. أنّ الظاهر منه أنّه ليس المقصود بالإمام هو المعصوم، فإنّ كونه عليه السلام في مقام بيان تكليف نفسه أو الأئمة من ولده (حيث صرّح: فأنا أصلّيهما جميعاً) بعيد جداً، فإنه يعمل بتكليفه من دون أن يُعيّن تكليفه، والأئمة الطّاهرون من ولده عالمون بتکاليفهم و عاملون بها، بل لا بدّ أن يكون المقصود هو الإمام المتصرّف لصلاة العيد (فيإمكانه أن يُرخص في ترك إحدى الصّالاتين).

ولكنا سنرفضه بأنه عليه السلام قد أعلن حقاً الاختصاصيّ – بأنه هو الإنذن فحسب – نظير تحديده للقاضي و للحاكم و للحكومة و... فعلى نسقها «صلاة الجمعة» بالضبط و حيث قد اختصّ بهذا الحقّ فسيتحقّ له – فقط – أن يُرخص للمأمومين، إذن لا يتحدد الإمام حول تكليف نفسه أو الأئمة – زعماً منه – بل قرينة «أذنت له» ستُبرهن على أن الصّالاتين واجبات حتماً غير أنه عليه السلام قد استخدم حقاً فاستسهل لبعض المكلفين فرّخص ترك إحدى الصّالاتين للبعد، وبالتالي سيتسجّل حقاً المعصوم و شأنه لل الجمعة – ولو في الجملة –.

2. مع أنه لا يدل على أن البقاء والالتحاق لابد أن يكون بإذنه، حتى يكون ذلك أي الانصراف والبقاء في خصوص المورد حقاً له (بقائهم في الجمعة لا يفتقر إلى إذن المعصوم حتى تستنبط حقه الخاص).

ولكن سنجيبيه بأن الحكم الأولى قد استوجب كلتا الصّلاتيْن - عيد الأضحى و الجمعة - بحيث سنعرف أن «البقاء فيهما واجب» وبالتالي لا نفتقر أن يأذن الإمام في البقاء - زعماً منه- بل الانصراف و التباعد عن الصّلاتيْن الواجبتين بما المحتاجتان للإذن و التّرخيص.

بل قد أرتقينا فاستنبطنا منها أنه سُيَحِّقُ للمعصوم أن يُعْطَى الجمعة لمصالح خاصة وظروف حادة - حتى بلا تزاحم - فرغم توفر شرطية حضور المعصوم ولكن شأنية الوسعة وحقوقه الرفيعة ستُتيح له هذه التصرّفات، بينما لا يحقّ له أن يُعطَى الصلاة اليومية لأنّها لا ترتّهن على المعصوم ولا تُعدّ من حقوقه الخصيصة له إلا إذا تزاحم عنوان أهمّ كحمامة النفس المحترمة أو أثناء الحرب أو... .

3. مع أنه لو فرض انتزاع حقيقة في المورد (الخاص كاجتماع العبيدين فحسب) لا يدل على ثبوت الحق انصرافاً و التحافاً في جميع الموارد (بأنه حق الكل لأصل صلاة الجمعة).

ولكنا لم نستشعر أية خصوصية لهذا المورد أبداً بل الرؤية العرفية ستنتظره و توسيع حَقَّه العام لأساس الصالاتين مَدِي العصور.

٤. مع أنه لو دلّ على حَقَّه في جميع الموارد فهو خارج عن المبحث عنه، لأنَّ الْبَحْث في اشتراط الجمعة بأن يكون مقيمهها هو الإمام أو المنصوب (في عقدها بنفسه) لا أنه في فرض الإقامة (أي لو انعقدت) لابد أن يكون الائتمام و تركه يازنه (فإذن سُتُّد الرِّوَايَة قضيَّةٌ حينيةٌ أي حين إقامة الجمعة سيَتَسَجَّلُ حَقَّه) وأنَّ له أن ياذن في الائتمام أو يمنع عنه، فإنه لم يعهد من أحد إلى الآن اشتراط ذلك بذن الإمام عليه السَّلام.

ولكن سنعارضه بأن القضية الحينية سُنُّتْ ظاهر الرواية إذ ببركة قرينية «كان يقول» قد استَظَهَرنا «القضية الحقيقية» إلى يوم القيمة فإنها أدب الأئمة، ولها لا تَنَحِّسُ الرواية بحِين إقامة الجماعات وانعقادها بل القضية الحقيقية سُتُّسْجِلُ الحق المطلق و الشأن المفوض إليه في أصل صلاة الجمعة وبنيتها تماماً فيتصير ففيها حلة، ولو لم تتعقد.

[١] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١١٦ ح ٣ من باب ١٥ من أبواب صلاة العيد.

[2] أى سَيْرَةُ الْأَطْرَادِ فَانَّهُ سُجِّدَ لِمَوْضِعِهِ لَهُ لَدِيِّ الْإِتِيَابِ أَوْ سَيْرَشَكَّالِ الْإِنْصَافِ فَانَّهُ سُبِّشَكَّالِ الظَّاهِرِ.

[3] صلاة الجمعة (الحادي)، ص: 117